

به او المفاصلة كما قال الرضوي ان يكون المراد بالمفعول  
 به الجنس لتساؤل المفعولتين والثلاثة في ظنت  
 زيدا عالما واخبرت زيدا بكونه قائما وفي تساؤل التعريف  
 نحو علم بالنظر الى المفعول الاول واعلم بالنظر الى  
 المفعول الثاني في نظرات العلم والاعلام انما يقع  
 على غيرها **قوله ضربت زيدا** مدخول الكاف  
 هو حرف لما قبله بضمه بذكره ترسخ وهو هتا  
 قولك فلا يصح ان ترد بها حقيقة وهي اللفظ  
 ان لم يثبت مرجع بيان للفعل المتعدي فوجب على  
 المقول وضرب زيدا بعده عطفا بان قال معناه  
 السد في بعض حواشيه في قول الشارحين عند  
 ذكر المثلث **قول كذا فان الفعل الذي هو الضرب**  
**قد جاوز الفاعل لا زيد** هذا بيان لما حصل التقيد  
 له ومنه واليه على الحقيقة وتبنيته صحت نسبة  
 المتعدي الى لفظ الدال عليه في التعريف فقوله الفعل  
 الذي هو الضرب لم يقصد به بيان الفعل الواقع في  
 التعريف بل بيان مدلوله **قال دور** الذي قد شوهم  
 لزومه لتعريف المصنف لسبب اشتغاله على ما يتوقف  
 معرفة على معرفة المعروفة بالفتح التوقف على معرفة العرف  
 بالمر

بالكسر واخترته **مدفوع** عن التعريف **فان المراد بقوله**  
**يتعدى** الواقع في التعريف **معناه التعدي**  
 وهو مطابق للخازن كما مر المراد بالمتعدي الذي هو  
 المعرف بمعنى الاصطلاح وهو الثاني في المفعولية في  
 يتعدى لا يتوقف معرفة على معرفة بمعنى المتعدي وفي كون  
 هذا الموهوم دور انظر وهو تعريف الشيء بما يتوقف  
 عليه والتوقف يقضي التفارب بين المتوقف والتوقف  
 عليه بل هو تعريف الشيء نفسه اذ عرف الفعل التقيد  
 بالفعل الذي يتعدى ويمكن ان يجاب عن الايراد الذي  
 اتقار اليه الشارح بجواب اخر وهو ان المراد بالتعريف  
 المذكور شرح مفهوم اللفظ لا شرح للماهية اعني  
 ان هذا التعريف لم يعرف ان الفعل امر ما يتعدى من القول  
 الى المفعول فيجوز فيه منه لا يكون كذلك ولم يعرف  
 ان اللفظ للمتعدي لا يجرها وضع وهذا جواب كثير لما  
 سئل الشارح والسد وغيرهما في كتبه **في**  
**نصب ما عد المفعول به** ما موصول اسمي فيجوز في المفعول  
 النصب بعد الواجب والامور حروف كالا نصح  
 وما نفع المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء ولا يعرض  
 على عكس التعريف **نحو ضربت في قولك ما ضربت زيدا**

